

الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية

بوزيد عائشة

باحثة دكتوراه - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

ملخص:

يندرج موضوع الحدود الجزائرية من ناحية البحث والحركة الجيوسياسية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية. حيث شكل محورا بحثيا في الأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الراهنة إشكالية أكبر عنوانها كيف يمكن مواجهة التغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية؟

وهي حركية يمكن الانطلاق منها لدراسة إشكاليات أخرى تتداخل فيها مواضيع : الأمن، الحدود، الثوابت السيادية وآفاق التعامل وفق القواعد الدولية (التفاوض، التعاون، الشراكة) لحل تلك المعضلات وبناء أرضيات اتفاق في الجوار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الحدود الجزائرية - الثوابت السيادية - التغيرات الإقليمية - الساحل -الأمن القومي الجزائري.

Abstract:

This subject deals with the Algerian frontiers in terms of research and geopolitical dynamic beyond the sovereignty constants and territorial transformations, which constitutes a research axis national Algerian security in front of actual regional mutations and a serious problematic in the name of this question:

How it could be possible to face the regional mutations on the Algerian frontiers on the light of sovereignty constants?

This latter constitutes a start point to study other questions, where interferes a lot of topics: Security, frontiers, the sovereignty constants and the perspective of treating according to the international rules (negotiation, cooperation, partnership) to solve those dilemmas and construct consensual platforms in territorial space.

Keywords: the Algerian frontiers – The sovereignty constants – Regional mutations- Sahel – National Algerian security.

مقدمة:

لقد أضحت الجزائر اليوم، بفعل التغيرات الإقليمية الراهنة، محاطة بحزام من النار بفعل إفرزات متغيرات ما يسمى "بالحراك العربي" و"التهديدات الأمنية" في الساحل؛ انتقلت الجزائر من "إستراتيجية ترسيم الحدود" لمحوها على نحو أفضل -على حد تعبير الرئيس الراحل هواري بومدين-

يهدف تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي إلى إستراتيجية التأمين؛ تأمين الحدود بعد محاولة استهداف الأمن القومي الجزائري بعد التصدي لاعتداءات تيغنتورين باليزي⁽¹⁾ في عمق الجزائر.

من هذا المنطلق، يتطرق البحث إلى موضوع الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية، لبحث إشكالية: كيف يمكن مواجهة التغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية؟ وذلك من خلال أربعة محاور أساسية هي:

أولاً: الثوابت السيادية للحدود الجزائرية،

ثانياً: تأثير المتغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية،

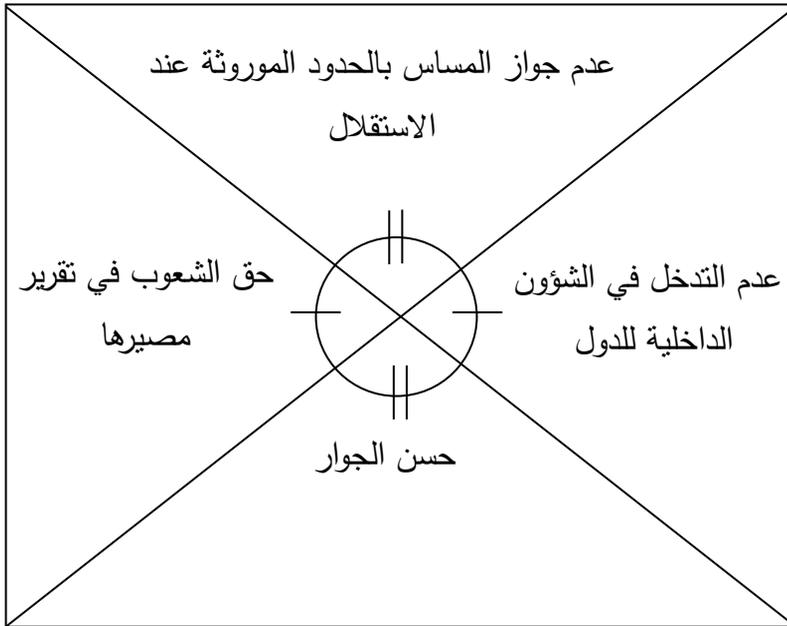
ثالثاً: فرص ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة المتغيرات الإقليمية،

رابعاً: الثوابت السيادية ضمان لتحقيق الأمن القومي الجزائري.

المحور الأول: الثوابت السيادية للحدود الجزائرية

يندرج مفهوم "الثوابت السيادية" للحدود الجزائرية في ذلك الجمع بين مبدأي عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال وحسن الجوار من جهة، ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، من جهة أخرى، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 01: الهندسة التقابلية للثوابت السيادية الجزائرية



المصدر: كاتبة المقال

وبناء عليه، يصبح من الضروري الإشارة إلى كل زاوية من زوايا شكل "الهندسة التقابلية للثوابت السيادية الجزائرية" في السيرورة المنطقية الترابطية كالاتي:

أ- عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال:

لقد تم إرساء مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، لتجنيب دول العالم كوارث حقيقية. والأصل فيه هو احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال (UTI POSSIDETIS JURIS)، الذي وضعته كل من إسبانيا وأمريكا ونص على عدم السماح باحتلال الأقاليم، ووجوب المحافظة على الحدود الترابية القائمة إبان حصول الأقاليم المستعمرة على استقلالها، مثلما صرح بذلك المجلس الفدرالي السويسري. هذا المبدأ لا يتعلق استثنائياً بنوع إقليمي من القانون الدولي، بل هو مبدأ عام يرتبط منطقياً بظاهرة تصفية الاستعمار أينما حلت.

ولهذا كان تطبيق هذا المبدأ (UTI POSSIDETIS JURIS) تطبيقاً آلياً وفورياً بمجرد ما تظهر هذه الظاهرة (إشكالات الحدود) في القرن العشرين في القارة الإفريقية، بعدما كانت قد ظهرت في أمريكا الوسطى والجنوبية في القرن التاسع عشر⁽²⁾.

وقد سارعت دول إفريقيا إلى الامتثال لهذا المبدأ بعزيمة وحسم وحكمة، فأقرته رسمياً في ميثاق "منظمة الوحدة الإفريقية"، ورغم وعي هذه البلدان أن هذه الحدود من صنع الاستعمار وغالباً ما كانت تتنافى والجغرافيا الطبيعية والبشرية لكنها رغم ذلك تعد واقعا وتجاوزته لن يفضي إلا إلى الفوضى والكوارث والحروب المدمرة⁽³⁾.

أما الجزائر فتستند إلى مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال المنبني أساساً على عقيدة "حدود الدم" التي سطرتهما تضحيات شهداء الجزائر الذين حرروا بدمائهم كل شبر من أرض الجزائر.

ومن بين أهداف مصادقة الجزائر على نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 28 جوان 1963 هو إغلاق باب الأطماع التوسعية، ولا أدل على ذلك من حرب الرمال التي واجهت بها الجزائر الخلاف الحدودي مع المغرب سنة 1963.

ب- حسن الجوار:

يرتبط مبدأ حسن الجوار (Bon voisinage) منطقياً بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، بعد توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود وقعت الجزائر على اتفاقيات حسن الجوار التي جاءت متزامنة مع اتفاقيات ترسيم الحدود كما هي موضحة في جدول اتفاقيات ترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار الآتي:

جدول رقم: 01 يوضح اتفاقيات ترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار

البلد	طول الحدود	اتفاقيات ترسيم الحدود	اتفاقيات حسن الجوار	الجريدة الرسمية
تونس	950 كلم	اتفاقية تخطيط الحدود الجزائرية التونسية من بئر الرمان والحدود الليبية في 1970/01/06. اتفاقية خاصة بوضع علامات الحدود بين الجزائر وتونس من البحر الأبيض المتوسط إلى بئر رومان في 1983/03/19.	معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في 1980/01/06.	- العدد: 05، السنة: 07، 1970/01/15. - العدد: 19، السنة: 07، 1970/01/21. - العدد: 23، السنة: 20، 1983/06/04.
ليبيا	1000 كلم	الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود الممتدة من بئر رومان في الجنوب مع البحر الأبيض المتوسط في الشمال 720 في: 1970/01/06.	معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في: 1969/12/09.	- العدد: 16، السنة: 08، 1970/02/14.
النيجر	960 كلم	5 يناير سنة 1983.		- العدد: 54، السنة: 20، 1983/12/27.
مالي	1280 كلم	اتفاقية خاصة بوضع العلامات على الحدود بين الجزائر ومالي في: 1983/05/08.		- العدد: 23، السنة: 20، 1983/06/04.
موريطانيا	480 كلم	13 ديسمبر 1983.	بانضمامها إلى معاهدة الإخاء والوفاق المبرمة بتونس يوم 1983/03/19.	- العدد: 08، السنة: 21، 1984/02/21.
الصحراء الغربية	50 كلم	دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.		
المغرب	1420 كلم	معاهدة إفران بتاريخ 1969/01/15. وتصريح تلمسان في 1970/05/27. وتصريح الرباط في 1972/06/15. وقد صادقت الجزائر على المعاهدة في ماي 1973، والمغرب في 22 جوان 1992.	معاهدة الأخوة والصدقة والتعاون في 1969.	العدد: 48، السنة العاشرة، 14 جمادى الأولى 1393هـ/15 يونيو 1973.

المصدر: مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962،

ص 21.

ولا يمكن للدول باسم حسن الجوار أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو المبدأ الموالي للمشكل للثوابت السيادية للجزائر.

ج- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

يدخل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ضمن واجبات الدول، وهو المبدأ الذي يوجب على الدول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما يضمن الالتزام بعدم التدخل لجميع الدول حرية اتخاذ القرارات التي تنسجم ورغباتها، ويمنع من فرض إرادتها على بعضها البعض. ويعد احترام هذا المبدأ الركيزة الأساسية في تعزيز مبدأ سيادة الدولة. وإن عدم احترامه قد يؤدي إلى تدهور العلاقات الدولية، ولربما قد تصل إلى مرحلة النزاع والحرب⁽⁴⁾.

لذلك فقد أكدت العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول منها ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص المادة الثانية من الميثاق على ما يأتي: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل الرابع"⁽⁵⁾.

إلا أن هناك من يرى بضرورة عدم التمسك بهذا المبدأ عندما يتعلق الموضوع بحماية المدنيين⁶، فهذا الاتجاه يطالب بضرورة التدخل في أية دولة من الدول لحماية المدنيين. وفي الحقيقة فإن هذا الاتجاه يسمح للدول الكبرى أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة⁽⁷⁾، حيث تستخدمه كذريعة⁽⁸⁾ لفرض سيطرتها على الدول الضعيفة ونهب ثرواتها.

بناء على ما سبق، فإن المبدأ كان منطلق تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قرار لسياستها الخارجية منذ الاستقلال.

إن الجزائر من الدول التي تؤمن بأن تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل صحيح يعزز مبدأ سيادة الدولة ويضمن إرادتها الحرة المستقلة ويمنع الدول الأخرى من المساس بسيادتها.

وبناء عليه، يمكن اعتبار تمسك الجزائر على الرغم من قوى الجر والدفع -الموضحة على الخريطة- الممارسة عليها في فضاءها الإقليمي بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ثابت من الثوابت السيادية للجزائر.

د- حق الشعوب في تقرير مصيرها :

يقصد بحق تقرير المصير (L'autodétermination) العمل على توفير الحرية الكاملة لكل قومية في أن تقرر مصيرها السياسي وإدارة شؤونها الذاتية بعيدا عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها

من قبل أطراف دولية خارجية⁽⁹⁾؛ فالهدف الأساس لهذا المبدأ هو وضع نهاية للاستعمار ومنح الشعوب المستعمرة استقلالها الكامل بمنح الدول مجتمعة ومنفردة حق مقاومة الاستعمار وإنهاء الاحتلال والسيطرة⁽¹⁰⁾.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960 قرارها 1514 القاضي بـ"منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، والذي يؤكد أن "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها. ولها، بمقتضى هذا الحق، أن تحدد بحرية مركزها السياسي. وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". ومن أجل ذلك طالبت الجمعية العامة جميع الدول بضرورة الالتزام بهذا الإعلان بكافة تفاصيله. وأكدت على أن أية محاولة تهدف إلى تعطيل أو عرقلة ممارسة هذا الحق في تقرير المصير تعتبر مخالفة لميثاق الأمم المتحدة⁽¹¹⁾.

والجزائر من الدول الإفريقية التي نالت استقلالها معززة بحربها التحريرية بتلك اللائحة الأممية، فالجزائر التي قبلت بمبدأ تقرير المصير، وهي في عنفوان ثورتها المسلحة، لا يمكن أن تتخلى، اليوم، عن هذا المبدأ في دعمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لأن الأمر يتعلق هنا بمشكلة تصفية استعمار والتي لا يكمن حلها إلا بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. وعلى حد تعبير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فالجزائر، وإن كانت غير معنية مباشرة بهذا النزاع، فهي تكثر له وتهتم به، لأنه يخل بالسلم والاستقرار في منطقتنا. إن مسألة الصحراء الغربية يتكفل بها مجلس الأمن منذ أكثر من ثلاثين سنة؛ ونحن على يقين من أن كلمة الفصل ستكون للشرعية الدولية طال الزمن أم قصر⁽¹²⁾.

المحور الثاني- المتغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية.

لقد أصبحت الجزائر منذ اندلاع ما سُمي "بثورات الربيع العربي" في تونس وليبيا والتهديدات الأمنية في الساحل محاطة بحزام من النار على حدودها يُمارس عليها ضغط قوى الجبر، شرقا وغربا، وقوى الدفع جنوبا، من أجل زعزعة استقرارها والدفع بها إلى معترك صراعات أحالت المنطقة إلى "قنبلة" على وشك الانفجار بتداعيات كبيرة جدا إقليميا ودوليا.

يمكن إدراك تلك المتغيرات من خلال عاملي "الربيع العربي" بتدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا وامتداداته من "الانقلاب في مالي" والتدخل العسكري الفرنسي في مالي، الذي يمكن أن يتوسع ليشمل جزء من منطقة الساحل.

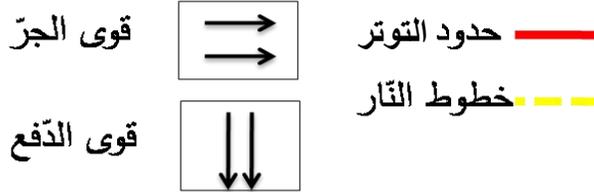
يذكر هنا، أن هذه المنطقة تعد من مناطق ملاذ فلول الجماعات الإرهابية وتنتشر فيها جماعات التهريب والجريمة المنظمة ضائعة في هذه الفسيفساء بؤرة توتر عالية الحركية وبقدر كبير من التأثير السلبي شمالا (الجزائر) وبصفة شاملة مصدرة ذلك إلى الجوار الساحلي-المغاربي برمته.

من ناحية ثالثة، ساهم العاملان المذكوران في تنامي إدراك وحركية لدى الجزائر تعتمد على ضرورة التعاون لاحتواء ذلك التوتر وعلى مستوى جوارى (دول الجوار المغاربي-الساحلي) وفي إطار أوسع ضمن دائرة إقليمية (مبادرة 5+5).

أما على المستوى العملي-الحركي، فقد وفرت عملية تيقننورين فرصة لإظهار جاهزية الجزائر لمواجهة أي طارئ إذا تجاوز الخطوط الحمراء لتوسيع رقعة التوتر على حدودها الوطنية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن التهديدات الأمنية المحيطة بحدود الجزائر اليوم يمكنها أن تنتصر بالإستراتيجية المشار إليها أعلاه بمعادلة (الإدراك + الحركية) في منطقة أصبحت توصف بقوس أزمت ساحلي، كما تبرزه الخريطة.

خريطة الجزائر توضح حدود التوتر في مواجهة خطوط النار المتقطعة

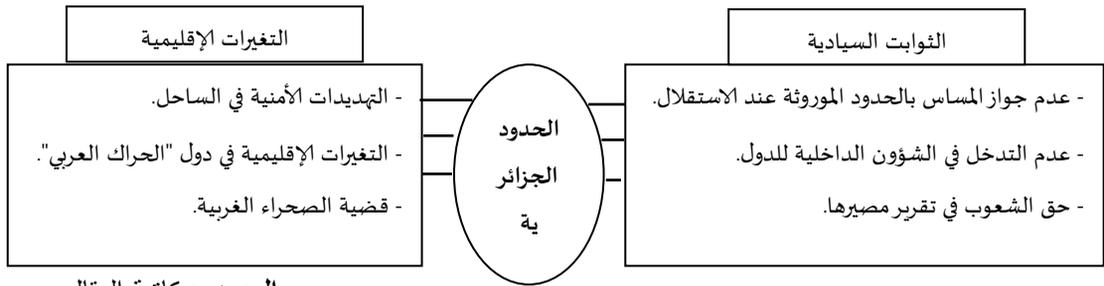


المحور الثالث: فرص ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية

نظرا لخطورة الوضع على حدود الفضاء الإقليمي الجزائري، يمكن التساؤل عن ما هي فرص ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة هذه التغيرات الإقليمية؟

البداية تكون بتحديد التغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية وما هي الثوابت المتوافقة معها لمواجهةها كما هي موضحة في الشكل رقم 02 الآتي:

شكل رقم 02 يوضح الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية

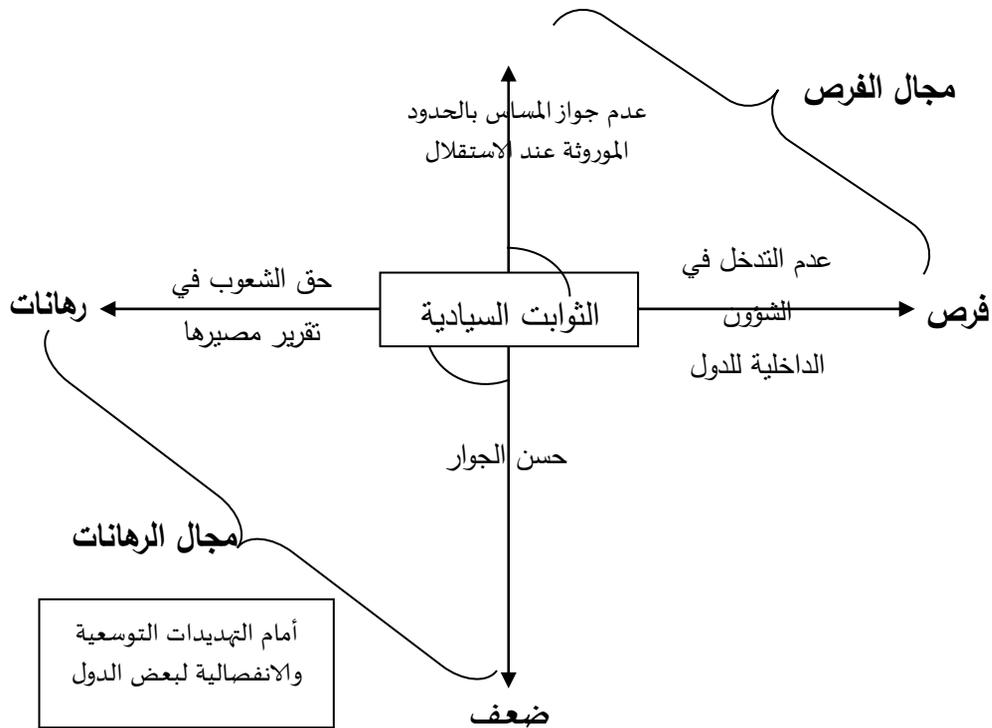


المصدر: كاتبة المقال

وتطبيقا للهندسة التقابلية، يمكن قراءة المخطط أعلاه بتحديد زوايا الرؤية لمجالات فرص

ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة المتغيرات الإقليمية في الشكل رقم 03 الآتي:

شكل رقم: 03 مجالات فرص ورهانات الثوابت السيادية الجزائرية في مواجهة المتغيرات الإقليمية



أ- مجال الفرص = كلما زادت قوة مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال زادت فرص تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ب- مجال الرهنات = كلما زاد رهانات مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها زاد ضعف تطبيق مبدأ حسن الجوار.

المصدر: كاتبة المقال، مستوحى من نموذج SWOT⁽¹³⁾

أ- فرص الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية:

تتمثل فرص الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية في مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في متتالية حسابية هندسية.

فالمبدأ الأول؛ تشكل فيه اتفاقيات ترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار فرصة لحسن الجوار ولمحوها على نحو أفضل-على حد تعبير الرئيس الراحل هواري بومدين- تحقيقا للتكامل والاندماج الإقليمي، كما تم توضيحه في الجدول السابق. وبالتالي تعد الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال أكثر من وثائق دولية متفرقة، فهي تهدف إلى ضبط أوضاع الحدود وإغلاق الباب أمام النزاعات التي يمكن أن تنشأ بشأنها في المنطقة وحلها بالطرق السلمية⁽¹⁴⁾.

فطبقا لمبدأ ثبات الحدود الموروثة عند الاستقلال، كما أعلن عنه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1964 فعلى "جميع الدول الأعضاء أن تتعهد باحترام الحدود القائمة إبان حصولها على الاستقلال، تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف"⁽¹⁵⁾.

فالقادة الأفارقة الذين اجتمعوا سنة 1963، ليضعوا أسس المنظمة القارية، كانوا على وعي تام بالألغام الموقوتة التي تركها الاستعمار على حدود البلدان التي أجبرته شعوبها على الانسحاب خاسئا مدحورا⁽¹⁶⁾.

ولقد دشنت الجزائر المستقلة مواقفها المرتبطة بحدودها بمجموعة من التصريحات السياسية لكبار مسؤوليها قبل بلورتها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذه التصريحات إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خطته القوى الاستعمارية.

قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية في ذلك الوقت أن "الجزائر وحدة لا تتجزأ من الشمال إلى الجنوب، من الشرق إلى الغرب وحدودها هي تلك الموروثة من وقت السلطة الاستعمارية في وقت الإعلان عن استقلالها".

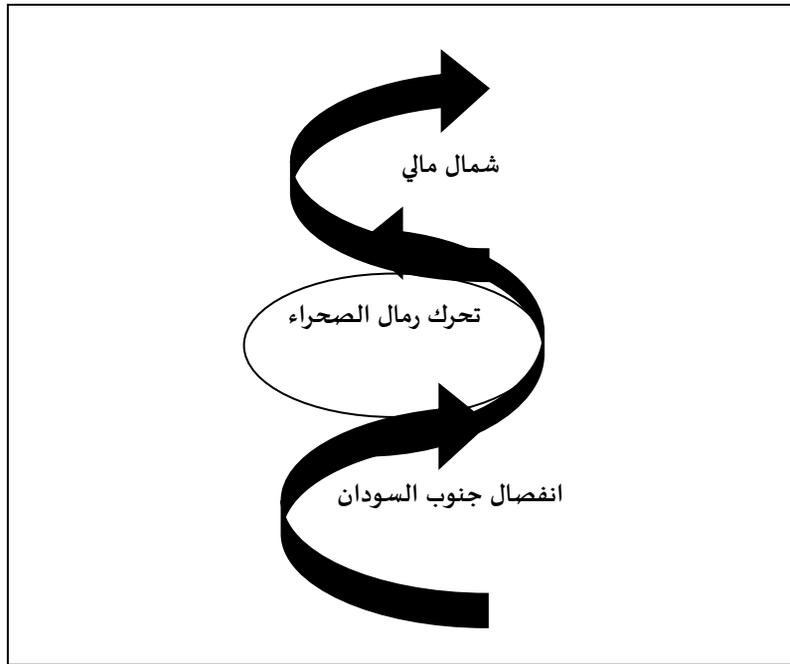
أما المبدأ الثاني، المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فتؤطره عقيدة الجزائر لا تدخل للجزائر في الشؤون الداخلية للدول ضمان لعدم تدخل الآخرين في شؤون الداخلية للجزائر، وهذا حفاظا على السيادة والاستقلال الذي ضحى من أجله ملايين⁽¹⁷⁾ الشهداء الجزائريين.

ب- رهانات الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية:

تتمثل رهانات الثوابت السيادية في مواجهة المتغيرات الإقليمية في رهانات مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وحسن الجوار. واستناد على مخطط مجالات فرص ورهانات الثوابت السيادية في

مواجهة المتغيرات الإقليمية، يمكن القول أنه كلما زادت رهانات مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير زاد ضعف حسن الجوار؛ ففيما يتعلق بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فقد بدأت محاولات إفراغه من روحه أمام متغيرات ما سُعى بالربيع العربي والتهديدات الأمنية في الساحل، ويرجع ذلك أساساً إلى تطبيق هذا المبدأ على السودان بانفصال جنوبيه عن شماله؛ من هنا بدأ تشويه المبدأ وتداعيات ذلك على ما وقع في مالي - كما يوضحه الشكل رقم: 04 الآتي-، لولا تغليب الحكمة في هذا البلد الذي يمثل عمقا استراتيجيا للجزائر، بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية بوساطة جزائرية في ديسمبر 2015.

شكل رقم: 04 مخطط توضيحي لتحرك رمال الصحراء



المصدر: بوزيد عائشة، إدارة الدبلوماسية الجزائرية لإشكالية الحدود مع دول الجوار "حالة المغرب"، ص 100.

كما أن ما وقع في كل من تونس وليبيا من الدعوة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها تحت شعار "إرحل" من تهديد لمبدأ حسن الجوار؛ إذ لا يمكن اتباع مبدأ حسن الجوار مع جماعات تنادي بالانفصال والتفكك والانقسام لأن ذلك سيؤدي إلى تهديد الأمن القومي الجزائري. إضافة إلى أن المستهدف الوحيد من كل هذا هو أم قضايا المغرب العربي⁽¹⁸⁾ "قضية الصحراء الغربية" من أجل ضرب وتمييع حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

وبناء عليه، أصبحت ليبيا اليوم "نموذج لصناعة عدم الاستقرار؛ ففي ظل هذا الوضع الإقليمي المشتعل المحيط بالجزائر جاء لاستهداف آخر قلاع جبهة الصمود والتصدي، بعد احتلال العراق وتقسيم السودان وتدمير ليبيا وإحراق سوريا يأتي استنزاف الجزائر؛ كما هو موضح في خريطة خنق الجزائر لإلهائها عن انطلاقة التنمية التي بدأت فيها منذ عدة سنوات، والتشويش على الإصلاحات التي بادريها رئيس الجمهورية منذ جانفي 2011.

لا يمكن تحليل الوضع الأمني في الساحل بعيدا عما يحدث في القارة الإفريقية ككل. وما إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عن انفصال شمال مالي إلا امتداد للحركات الانفصالية في إفريقيا، والتي كانت أخطرها انفصال جنوب أكبر دولة إفريقية في 2011، ألا وهي السودان، ففي قمة الخرطوم بُني الأساس الذي استندت عليه جبهة الصمود والتصدي والمتمثل في اللات الثلاث لمواجهة العدو الصهيوني: لا للصلح، لا للتطبيع، لا للسلم، ومن الخرطوم بعد أكثر من ثلاثة عقود تم اعتراف السودان بدولة جنوب السودان المنفصلة عنه.

فتحرك رمال جنوب السودان الانفصالية في جميع الاتجاهات في القارة الإفريقية باتجاه الأقليات في الدول الإفريقية أدى إلى إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد إلى إعلان الانفصال.

وعليه، فإذا كان جوار جوار الجزائر (السودان) قد تم تقسيمه، فإن رمال التقسيم المتحركة ستتمس بلاد السودان الغربي سابقا ودول جوار الجزائر حاليا بدليل إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد انفصال شمال مالي، لولا تغليب صوت الحكمة لدى المالمين بمساعدة جهود الجزائر في الوساطة والجلوس على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاق السلم والمصالحة الوطنية.

المحور الرابع: الثوابت السيادية ضمان لتحقيق الأمن القومي الجزائري

لقد ارتبط مفهوم الأمن القومي الجزائري بتضحيات شهداء الجزائر في سبيل استرجاع السيادة والاستقلال؛ وما التمسك بالثوابت السيادية اليوم إلا محصلة للمحافظة على استقلال الأمم. فقد بنت الجزائر على الساحة الدولية مكانة تميزت بسياسة داخلية وخارجية على درجة من الانسجام والثبات تعكس التوجهات الكبرى لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، حفاظا على أمنها واستقلالها.

وقد أكرمها ذلك الثبات المبدئي بعد 132 سنة من الاحتلال الفرنسي، قدرا كبيرا من الاحترام والتقدير في فضاءها الإقليمي والدولي⁽¹⁹⁾؛ ولا أدل على ذلك من إسهاماتها في الوساطة بين الأشقاء المالمين الذي توج باتفاق السلم والمصالحة في مالي، ومساعدتها الحميدة اليوم أيضا في لم الفرقاء الليبيين على قاعدة السلم والمصالحة الوطنية.

وبناء عليه، يرتبط مفهوم الأمن القومي الجزائري ويتحدد بمدى تمسك الجزائر بقيادة وشعبها بثوابتها السيادية المتمثلة أساسا في المبادئ الآتية:

- عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال.
- حسن الجوار.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها.

فمصلحة الجزائر، في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة تتمثل في مدى الثبات أمام هذه المتغيرات الإقليمية والتمسك بالثوابت السيادية في مواجهتها لتظل آخر قلعة من قلاع جبهة الصمود والتصدي الشامخة بعد انهيار ومحاولة إعادة بناء قلاع الجبهة الأخرى.

فمثلما خرجت الجزائر من عشرية الدماء لوحدها، هي الآن في جبهة الصمود لوحدها أمام التغيرات الإقليمية الراهنة مؤمنة بنجاعة تحقيق أمنها القومي طالما واصلت التمسك بثوابتها السيادية، فهي وحدها كفيلة لضمان تحليل حزامها الناري المحيط بها كيميائيا ورياضيا على أرض الواقع؛ حتى ولو بقيت لوحدها تدافع عن مبادئ أممية في زمن تشويه المبادئ والتشويش عليها.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير، بأنه قد أصبح التمسك بالمبادئ في عالم اليوم من الأمور الشاذة التي تحفظ ولا يقاس عليها، في حين كانت هذه المبادئ هي الأسس التي تقام عليها العلاقات الدولية، فتقريبا جميع المبادئ الأممية والثوابت السيادية التي تستند عليها الجزائر في سياستها الخارجية قد مُست بطريقة أو بأخرى سواء في الصومال أو في السودان أو العراق أو سوريا أو ليبيا؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة التكلم الناجح لأمننة الثوابت السيادية للدبلوماسية الجزائرية حفاظا على مبادئ الثورة ودفاعا عن الجزائر.

إلا أن هذا الواقع غير الصحي الجديد لا يعني بالضرورة التفريط في المبادئ والهرولة باتجاه عالم اللامبادئ أو القبول به لأن ذلك سيؤدي إلى انهيار مبدأ السيادة والانتقال مما يروج له من مفهوم الدولة إلى اللا دولة⁽²⁰⁾ From State to Non-State، من مفهوم السيادة إلى مفهوم السيادة الجديدة From Sovereignty to New-Sovereignty⁽²¹⁾ التي تؤدي بدورها إلى حالة الفوضى التي يعاني منها العالم العربي اليوم.

وفي الأخير، يمكن القول أن القلب الصلب والحزام الواقي للحدود الجزائرية هما الثوابت السيادية والتنمية المستدامة على الترتيب، فهما يتحقق الأمن القومي الجزائري.

الهوامش :

- (1) مركب الغاز بتيغنتورين من أكبر المنشآت الغازية في الجزائر. بدأ تشغيله في 2006 ينتج الغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 09 مليار متر مكعب. مجلة الجيش، العدد 54، جانفي 2013، ص: 15.
- (2) ينظر رسالة دكتوراه حول هذا المبدأ: Albine Gael : *Sur un nouveau principe général du droit internationale : L'uti-possidetis*, directeur de thèse : M. Kharad Rahim, Laboratoire Angevin de Recherches sur les actes juridiques (LARA), Université d'Angers, 2006, pp. 74-94 .
- (3) الكتاب مصطفى وبادي محمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م، ص ص: 72-74.
- (4) الفتلاوي سهيل حسين وحوامدة غالي عواد، القانون الدولي العام، الجزء الثاني: حقوق الدول وواجباتها، الإقليم، المنازعات الدولية، الدبلوماسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 47.
- (5) المرجع نفسه، ص 47.
- (6) في الكلمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في افتتاح الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، دعا فيها الدول إلى عدم التذرع بالسيادة الوطنية عندما ترتكب جرائم ضد السكان المدنيين مؤسسا دعوته على أساس أن هناك حقوقا بغض النظر عن الحدود ومؤكدا الاتجاه إلى الاعتراف بضرورة التدخل الذي ظهر في السنوات الأخيرة، وأشار إلى النتائج المتناقضة في مسألتى كوسوفو وتيمور الشرقية، وحدد حقا جديدا للتدخل الإنساني، وقال إن المفهوم التقليدي الصارم للسيادة لم يعد يلبي اليوم تطلعات الشعوب للإفادة من الحريات الأساسية.
- (7) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يقضي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الرئيس الهايي مخلوع (جان برتراند أوستيد) بانقلاب عسكري أطاح به. يراجع القرار رقم (7/46) والقرار (120/47).
- (8) في الكلمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في افتتاح الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، دعا فيها الدول إلى عدم التذرع بالسيادة الوطنية عندما ترتكب جرائم ضد السكان المدنيين مؤسسا دعوته على أساس أن هناك حقوقا بغض النظر عن الحدود ومؤكدا الاتجاه إلى الاعتراف بضرورة التدخل الذي ظهر في السنوات الأخيرة، وأشار إلى النتائج المتناقضة في مسألتى كوسوفو وتيمور الشرقية، وحدد حقا جديدا للتدخل الإنساني، وقال إن المفهوم التقليدي الصارم للسيادة لم يعد يلبي اليوم تطلعات الشعوب للإفادة من الحريات الأساسية.
- (9) المصدر السابق، ص 211.
- (10) قرار الجمعية العامة رقم (29/3281) الصادر في 15 كانون الثاني 1975.
- (11) مفرج أسعد ولجنة من الباحثين، موسوعة عالم السياسة تعريف شامل بالسياسة فكريا وممارسة، حق تقرير المصير، بيروت: Nobilis، 2006، ج: 13، ص 170.
- (12) عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل جانفي - جوان 2006، ج 1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2007، ص: 24.
- (13) - المرسي نبيل محمد، الإدارة الإستراتيجية (تكوين وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 284.
- (14) Bouguetaia Boualem, *Les frontières méridionales de l'Algérie (de l'arrière-territoire à l'uti-possidetis)*, SNED, Alger, 1981, p. 5.
- (15) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، السنة: 20، 22 ربيع الأول 1404 هـ الموافق لـ 27 ديسمبر 1983، ص ص: 33-37.
- (16) جريدة الشعب، العدد: 5970، السنة: 21، 21 ربيع الأول 1403 هـ الموافق لـ 06 جانفي 1983، ص: 1.
- (17) يقدر عدد شهداء الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي 1830 إلى غاية الاستقلال 1962 حوالي عشرة ملايين شهيد؛ مليون ونصف المليون منهم خلال سبع سنوات ونصف من الثورة التحريرية الكبرى.
- (18) أسوة وامتدادا للقضية الفلسطينية.

⁽¹⁹⁾ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، *الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962*، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دط، دت، ص: 17.

⁽²⁰⁾ Elke Krahnemann, *New Threats and New actors in International Security, United States of America*: Palgrave Macmillan, 1st Published, 2005, p. 5.

⁽²¹⁾ ينظر مقال: Lake David A., « The New Sovereignty in International Relations”, *International Review*, 2003, pp. 303-323.